نشرة دورية تصدر كل ثلاث شمور عن الجمعية العربية للبحوث الاهتصادية







الأبواب الرئيسية محتويات العدد الافتتاحية الافتتاحية العلمية مورشة عمل ورشة عمل

www.asfer.org E-mail: asfer.egypt89@gmail.com

أغسطس ٢٠١٤



الدكتور منير الحمش الرئيس

مستشار اقتصادی – سوریا

نائب الرئيس الدكتور غبد الفتاح العموص

أستاذ التعليم العالى بكلية الاقتصاد والتصرف - جامعة صفاقص

- تونس

الدكتور مدمد إبراميم منصور الأمين العام مدير مركز دارسات المستقبل - بجامعة أسيوط أمين الصندوق الدكتورة نبلاء أنور الأهواني وزيرة التعاون الدولي – مصر

الدكتور مدمد سمير مصطفى رئيس التحرير

أستاذ الاقتصاد — بمعمد التخطيط القومي

الدكتور أشرف السيد العربي

وزير التخطيط والإطلح والمتابعة - مصر

الدكتور ألبر بطرس داغر

أستاذ بكلية الأفتصاد وإدارة الأعمال- لبنان

الدكتور عبد الدميد الزهلعي

مستشار إقتصادي بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي

والاجتماعي -الكويت

الدكتورة منال مدمد مدمد متولى

أستاذ بكلية الأفتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

شكر واجب

نشرة دورية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - ترصد كل ما

يتوجه مجلس الإدارة الجديد المنتخب في ديسمبر ٢٠١٣ بخالص الشكر والتقدير لجميع الزملاء أعضاء مجلس الإدارة السابق على ما بذلوه من جهد وافر لخدمة الجمعية وأعضائها خلال الفترة الماضية، آملين أن ينجح المجلس الجديد في تحقيق أهداف الجمعية.

الافتتاحية تقرير الندوة العلمية 1 1 ورشة عمل

٣

الإشتر اكات

تناشد الجمعية السادة الأغضاء بضرورة الإسرائح بسداد متأخرات اشتراكاتهم عن السنوات السابقة وكذا اشتراكاتهم عن العام الدالي ٢٠١٤ ويمكنكم سداد الاشتراكات وإحدى الوسائل التالية .

نقدا أو بشيك

مصرفي بإسم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وعلى عنوانما بالهامرة .

تحویل بنکی

على حساب الجمعية رقو:-

حساب رقه : ١٠٠٠٣٧٨٦٦٢ بالجنية المصري

حساب رقع : ١١٠٠٢٧٨٦٦٨ بالدولار الأمريكي

على البنك الأهلى المصرى - فرع الخليفة المأمون - بالقاهرة

مع إخطار إدارة الجمعية بتاريخ التحويل وفيمته.

تحميم الغلاف / منقول عن د. محمد يحيى تصميم الصفحات الداخلية / أ. مدى حموده إبراميم

هيئة تحرير النشرة

- * د. سحر أجهد حسن
- * أ.هدى ممودة إبراهيم
 - * كل القراء العرب

اللحنة التنفيذية

الدكتور منير الحمش الدكتور غبد الفتاح العموص الدكتور محمد إبراميم منصور الدكتورة نجلاء أنور الأهواني

الدكتور محمد سمير مصطفى

الإهتتاحية

الرباط .. عود حميد!

غابت الرباط عن قارئها العربى، لكن قارئها لم يغب عنها، فقد ظل فى سنوات انقطاعها فى العقل وفى القلب وفى الخاطر، وظلت هى تلتمس الأسباب والوسائل للوصول اليه والتفاعل معه والعودة اليه.

فى سنوات الانقطاع جرت فى النهر مياه كثيرة بعضها صاف رقراق وأكثرها "كدر وطين". فى هذا النهر كانت السباحة عصية غير آمنه والرؤية غائمة قاتمة، و اكتفينا – فى سنوات الانقطاع – أن نتابع ونرصد ونحلل بيئة عربية مضطربة ومتوتره وا قتصادا عربيا ينازع من أجل البقاء، بلغ فى تراجعه الدرك الأسفل الذى لايتوقف عنده فقط عن النمو وا نما يقتات على اللحم الحى ويأكل أصوله ومدخراته. ففى بعض أقطار الربيع العربى التى ضربتها احتجاجات شعبية واسعة هبط معدل النمو الى الصفر وفى بعضها الآخر صار النمو سالبا . كان الواقع العربى يصرخ من مواجع عديدة ، تدهور اقتصادى، ومشاريع تفتيت طائفية، وتدخلات خارجية ، وتهديدات للدولة الوطنية وحركات ارهابية تجاهد من أجل مشروعات وهمية . فى هذه البيئة العربية التعيسة قد يكون الصمت أحيانا أبلغ من أى كلام . وفى هذه البيئة سكتت "الرباط" طويلا قبل أن تعاود التغيسة قد يكون الصمت أحيانا أبلغ من أى كلام . وفى هذه البيئة سكتت "الرباط" طويلا قبل أن تعاود التغريد مع بزوغ بشارات أمل تلمع كالشهب فى نهاية النفق المظلم .

والرباط التى كانت "رابطة" فكرية ومهنية بين الجمعية والقارىء العربى قررت أن تظل كذلك، وأن تعاود الصدور وتطل على قارئها ، مؤقتا مرة كل ثلاثة أشهر ، تخاطبه بكل ما لديها من جديد، وتحيطه بما يجرى في مشارق الوطن العربي ومغاربه من تطورات الاقتصاد العربي، تتلقى منه ويتلقى منها، فتنعش ذاكرته وتثرى معارفه بما تعطيه له وما يعطيه لها، تتلمس أخباره ويتلمس أخبارها وأخبار جمعيته . ولذلك قررت الجمعية أن يكون القارىء العربي شريكا في تحرير" الرباط" وأن تكون هيئة تحريرها هي كل القراء العرب .

نحن فى انتظار مساهماتكم وتعليقاتكم وإخباركم وكتاباتكم وليس لدينا قيود على ما تكتبون أو تقترحون، وليس لدينا سقوف تحجب وراءها الرؤية أو تعوق انسياب الضياء . وكما تفتح الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية نوافذها ومنابرها، المجلة العلمية، المؤتمر السنوى، نشراتها غير الدورية ومؤتمرها السنوى وورش عملها، فأنها تفتح أيضا "رباطها" للاقتصاديين العرب من كل فج عربى عميق، يتواصلون عبرها معنا ونتواصل معهم، فكرا ورأيا ووجدانا . ففى الرباط سوف تدع مائة زهرة تنمو ومائة فكرة تتبارى.

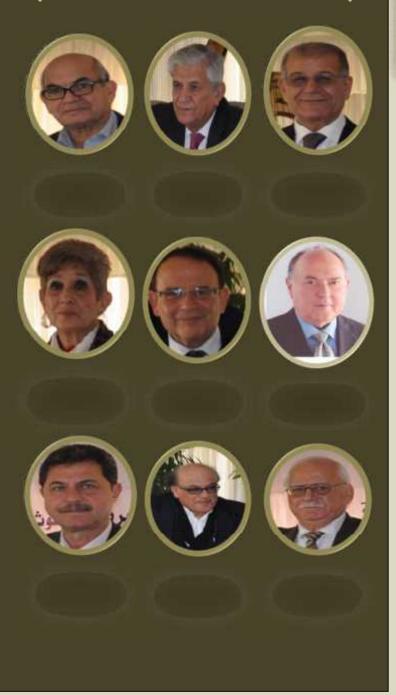
لقد عادت "الرباط" الى قارئها وعاد قارئها اليها والعود أحمد!

الأمين العام أ.د.محمد إبراهيم منصور

تقرير

الندوة العلمية

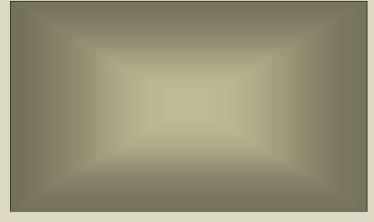
للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الجمعية العربية للبحوث القالي





الندوة العلمية

للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الجمعية العربية للبحوث القالمي اقتصاد اليوم التالمي ٢٠١٤ حيسمبر / كانبون أول ٢٠١٤ البارون - جممورية مصر العربية



الندوة العلمية

عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ندوة علمية بفندق البارون – القاهرة – جمهورية مصر العربية، وذلك يوم السبت الموافق ٢٨ ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٣ تحت عنوان " اقتصاد اليوم التالى " وبمشاركة أكثر من ٥٠ اقتصادياً ومفكراً عربياً من أعضاء الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية والمهتمين بشئونها، وقد بدأت الندوة العلمية بالجلسة الافتتاحية برئاسة الدكتور منير الحمش – رئيس مجلس الإدارة، والدكتور محمود منصور عبد الفتاح – الأمين العام السابق ، والدكتور محمد سمير مصطفى – عضو مجلس الإدارة . وعلى هامش أعمال الندوة قامت الجمعية بتكريم إثنين من رموز الفكر الاقتصادى العربى هما الدكتور / سمير أمين، الدكتور / جودة عبد الخالق ، وقد قدم للندوة العلمية سبع أوراق بحثية في الموضوعات التالية :

د. منير الحمش- سوريا اهتصاد اليوم التالي د. باسل البستاني - العراق الإحتجاجات ومستقبل التنمية العربية ٣ المركات الاحتجاجية العربية: اقتصاد اليوم التاليي د. منذر الشرئم - الأردن مل النجام الإفتصادي كاف لضمان الإستقرار د. رخا قویعه – تونس بالبلاد التونسية ؟ كيون يمكن النموض بالاوتصاد محددات النموض باقتصاد الغد العربي د. فؤاد حمدي بسيسو- الأردن منطلقات خد النبو –لببرالية: خلفية نظرية لاإقتصاد اليوم د. ألبر بطرس داغر -لبنان رؤى في اقتصاد اليوم التالي حالة الجممورية د. نمابد هضلیة – سوریا العربية السورية

وفى هذا العدد من نشرة الجمعية " الرباط تنشر تقرير ا وافياً لأهم ما دار فى الندوة من أوراق ومداخلات .

أسرة تحرير الرباط

اقتصاد اليوم التالي

دمنير الحمش

لعبت العوامل الاقتصادية دوراً بارزاً في حركات الاحتجاج التي اجتاحت المنطقة العربية منذ بداية عام ٢٠١١ ورغم اختلاف مسار هذه الحركات من بلد إلى آخر، ورغم تفاوت الأساليب والنتائج التي نجمت عنها، وفي ضوء ذلك تأتي العوامل الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية والسياسية في مقدمة تلك النقاط.

ولعل شعار (الخبز - الكرامة - العدالة الاجتماعية) خير دليل على عمق تأثير العوامل الاقتصادية، وعلى دورها في الوصول إلى حالة الإحباط واليأس نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية وما قادت إليه السياسات الاجتماعية والثقافية الأخرى إلى رفع شعار (إسقاط النظام)، ومع تصاعد الأزمة، وعدم التصدى لمعالجتها سقطت أنظمة وبقيت أخرى تدافع عن بقائها، فكانت الفرصة مواتية لتدخلات خارجية أخذت الطابع التدخلي العسكري المباشر (كما في ليبيا). أو التدخل المباشر وغير المباشر لإشعال نار حروب استقدمت الطائفية والجهوية والعنصرية (كما في سورية).

و يظل هناك ما يجمع بين جميع حركات الاحتجاجات وما آلت إليه في البلدان العربية ، ولعل الأهم في ذلك هو غياب البرنامج الاقتصادي لما بعد الأزمة ، وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية والاجتماعية ، فإذا كان للعوامل الاقتصادية دورها في بروز حركات الاحتجاجات (في مختلف صورها وأدواتها) فإن مما لا شك فيه فإنه سيكون لهذه العوامل دورا أساسيا في

المرحلة التالية في سياق عملية التغيير السياسي .

مما يستوجب النظر والبحث عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة و المرغوبة ، لتلبية أغراض وأهداف مرحلة الانتقال ، والمرحلة التالية لها.

ولعل نقطة البدء في تلمس هذه المسألة والاقتراب من وضع الأسس للسياسات الاقتصادية والاجتماعية للمرحلة الانتقالية وما يليها هي الوقوف على ناحية الاخفاق في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ذلك الاخفاق الذي نجم عن سياسات اقتصادية واجتماعية أدت إلى تحويل ثمار عملية التنمية لصالح القلة وحرمان الأكثرية منها. والتمادي في عملية الإنفتاح الاقتصادي الذي قاد إلى سياسات اقتصادية وتجارية ثغلب فيها مصالح الخارج على المصالح الاقتصادية الوطنية . إن التحليل العلمي الدقيق لتلك الحقبة يشكل ركيزة عملية لاستشراف العمل المنهجي العلمي الصحيح ليس فقط من أجل استخلاص النتائج وإنما أيضا من أجل التوصل إلى الخيار الأفضل للخلفية النظرية المساعدة على رسم سياسات اقتصادية واجتماعية سليمة للمرحلة الإنتقالية وما بعدها .

وهذا مع ملاحظة التالى:

1- أن إخفاق المرحلة السابقة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية وبالتالى إخفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، هذا الإخفاق شمل معظم الأنظمة الاقتصادية فى البلدان العربية، وتلازم الإخفاق الاقتصادى مع الإخفاق السياسى المتمثل فى الاستحواذ على السلطة واقصاء الآخر إلى جانب الممارسات الأمنية والارتباط بسياسات خارجية معينة.

Y- إيجاد السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لمرحلة الانتقال وما يليها التي تتزامن وتتوازى مع عملية التغيير السياسي و أن يرتبط ذلك كله مع برنامج اقتصادى – اجتماعي – سياسي من شأنه العمل على بناء المستقبل الزاهر للأجيال القادمة ، وإيجاد الأسس السليمة لسياسات ما بعد المرحلة الإنتقالية.

٣- إيجاد موارد مالية للمساعدة في إعادة دورة الإنتاج
 ، ولتمويل عملية إعادة الإعمار في البلدان التي يتم
 فيها تدمير أجزاء عديدة من البني التحتية ، وكذلك لتمويل عملية التنمية

وعلى ذلك ، فإن النهج الاقتصادى لمرحلة الانتقال إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عنه عليه أن يراعى مجموعة من الأهداف والسياسات لعل أهمها ما يلى :-

1- مواجهة السلبيات التي تولدت عن السياسات الاقتصادية والممارسات البيروقراطية في ظل النظام السياسي والاقتصادي السابق ، و منها ما يتعلق بالبطالة وفجوة الدخول والثروات وتوفير أسس العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وما يترتب عليها من شروط اقتصادية واجتماعية تمنع الاستغلال وتحد من التعدى على حقوق المواطنة وحقوق الإنسان عامة وتؤمن للجميع المساواة أمام القانون وأمام مقتضيات الحد الأدنى من المعيشة وتحقق الكرامة والعيش المشترك للجميع.

٢- دعم الإنتاج والقضاء على ثقافة الاستهلاك والحد
 من الاستغلال والبيروقراطية ، وإعلاء شأن العمل
 النزيه والمنتج .



والعمل على تطوير الإنتاجية الصناعي والزراعي (بشقيه النباتي والحيواني) ، توسع الدولة في الإنفاق الإستثماري والخدمي الشعبي وترشيد الإنفاق الإداري والجاري . مع إفساح المجال لعمل القطاع الخاص المنتج وإصلاح القطاع العام بتحديث أنظمتة وتعزيز قدراته الإنتاجية وتحديث وتجديد وسائل إنتاجه والحد من الهدر والاسراف .

٣- تحقيق نوع من التوازن بين القطاعين العام والخاص وترشيد العلاقة فيما بينهما لضمان رفع كفاءة الاقتصاد الوطنى وتشجيع التعاون السكنى والاستهلاكى والإنتاجى والحرفى . مع الاهتمام بالتعليم ودعم البحث العلمى بالإمكانات البشرية والمادية .

3- ضبط العلاقات الاقتصادية والتجارية في العالم الخارجي وتطويرها بما يخدم أهداف عملية التنمية ويعزز القرار الاقتصادي الوطني المستقل، توجيه الجهود المالية والبشرية نحو إعادة إعمار ما خربته الأحداث الأخيرة والعمل على بناء قاعدة قوية من البني التحتية بما في ذلك الاستثمار الاقتصادي للموارد الطبيعية المتاحة.

 حل المشكلات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية وخاصة في مجال الصحة والتعليم والاسكان.

هذه العناوين الرئيسية لسياسة اقتصادية لمرحلة الانتقالية والتى يمكن الانطلاق منها للمراحل التالية ولاستكمال هذه المقترحات ينبغى السعى لوضع المناهج والخطط إنطلاقا من الدور القوى للدولة فى مرحلة الانطلاق سعياً لتعزيز القدرة الاقتصادية الكلية للدولة بمشاركة جميع المواطنين والفعاليات الاقتصادية كافة بما يضمن النهوض الاقتصادي وتأمين قيام ، مجتمع الكفاية والعدل ، وإعلاء شأن العمل المنتج وتعميم ثقافة المواطنة والمشاركة والتصدى للتحديات الداخلية والخارجية ، وعلى أن يأتى ذلك ضمن برنامج التغيير الديمقراطى يأتى ذلك ضمن برنامج التغيير الديمقراطى السياسي الاقتصادي المطلوب.

الإحتجاجات ومستقبل التنمية العربية



د. باسل البستاني

عملية التنمية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تمثل مرتكزات المجتمع ومسار حركته. وهي محصلة المسار التنموي العربي للعقود الفائتة ، ويأتي الإحتجاج العربي في ثورته ليُحدث إنفلاقاً بين الواقع وتوقعه. بالأمس، كان هناك التئآم بينهما، فقد كان ممكنا استشراف مستقبله من إمتداد ماضيه . ذلك هو حكم الإستمرارية الروتينية . أما اليوم، فقد هيمنت حالة الإنفصام حين ارتبك المسار وفقد بوصلته في القرار. وتركيز على عدة نقاط:

- ١ تأكيد البعد العربي منذ البداية للإحتجاجات، إستناداً إلى إتساع رقعتها وتجاوب شعاراتها لتغطي أقطاراً عربية متعددة.
- ٢ بروز البعد الإقتصادي كعامل دافع لهذه الإحتجاجات.
- ٣ قصور التجربة الديمقراطية حتى الآن في الممارسة (حالة مصر بخاصة).
- غياب البرنامج الإقتصادي لما بعد الأزمة، متزامناً
 مع عدم وضوح الرؤية الإقتصادية والإجتماعية .
- د واقعة إخفاق السجل التنموي العربي في كل أبعاده وأقطاره.
- 7 الدراسة العلمية لهذا السجل تأتي ضرورية لسببين : الأول : لإستشراف العمل المنهجي العلمي الصحيح وإستخلاص النتائج . والثاني : للتوصل إلى الخيار الأفضل للخلفية النظرية المساعدة على رسم سياسات إقتصادية وإجتماعية سليمة للمرحلة الانتقالية وما بعدها .
- ٧ بسبب تعاظم مشكلة تمويل المجهود الإقتصادي من الموارد الخارجية، ينبغي أن ينصب الإعتماد على الموارد الذاتية في المرحلة الإنتقالية .

٨ - الإشارة إلى مجموعة من الأهداف والسياسات المطلوبة في إطار النهج الإقتصادي لمرحلة الإنتقال إلى السياسات الإقتصادية والإجتماعية المنبثقة عنه.

وهذا ما يدعونا للتساؤل هل ثمة دروس يمكن استقراؤها كحصاد أولي للتطورات الراهنة والمتزامنة مع حركة الإحتجاجات؟ في محاولة للإجابة، يمكن أن نشير إلى الآتى:

- ان إستمرار وإتساع قاعدة الرفض يؤكد ديمومة حالة الإخفاق التنموي عربياً كوضع قائم.
- ٢ وفي الوقت ذاته، فإن هذا الإخفاق يفرض
 حتمية التطلع لبديل قادم.
- ٣ ثبوت اليقين في حركات الإحتجاج الجماهيري، لكي تؤسس لوجودها وإستمراريتها، حاجتها إلى رؤى نافذة تدعمها تنظيمات فاعلة. مجريات الأحداث المصاحبة لهذه الحركات تؤكد محدودية تحقق ذلك في كلا الحالتين.
- كسر حواجز الخوف من السلطة القائمة إذ هو يشكل إنجازاً فورياً للحركات، فإن جماهيرها تؤكد فيه ذاتها في أنها هي فقط نبع هذه السلطة.
- ولضمان إرتقاء مستوى التجسيد إلى مستوى التجريد، فإن التحول النوعي المطلوب ينبغي أن يستهدف "التغيير" الجذري وليس مجرد إصلاح الأنظمة القائمة.

يوحي عنوان " اقتصاد اليوم التالى" مباشرة إلى أن القضية الجوهرية هنا هي " إقتصادية "، وأن بعدها الزمني " قصير المدى "، أي إنتقالياً ومرحلياً، ولكن حقيقة الوضع أن كلا الإنطباعين لا يعكسان واقع الحال والمطلوب. فقد يفضل عنوان أكثر تعبيراً ومضموناً: " الإحتجاجات ومستقبل التنمية العربية "، أو ما شابه.

وهناك مفاهيم حيوية غائبة مثل:-

- الحرية: وهذا مفهوم واسع في أبعاده، إنطلق في الإحتجاجات منذ بداياتها. وهي دعوة تشكل من دون شك "الجوهر الإنساني" للتحرك.
- الإستدامة: هذا أيضاً مفهوم متعدد الجوانب ولا يقتصر على الجانب البيئي الطبيعي بتجاوزه إلى القرارات والإجراءات على الصعد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية.
- النمو الإقتصادي: يمثل هذا " الشرط الضروري" لكل مسار إقتصادي تنموي، بغض النظر عن مدياته الزمنية قصيرة الأجل (إنتقالية) أو طويلة الأجل (مستقبلية لما بعدها).
- المشاركة: تتضمن عملية صنع القرار بعدين متتابعين هما تكوين القرار، وإتخاذ القرار. المشاركة في هذه العملية هي الجوهر لأنها تمثل "المحتوى" في كل موقع قرار، بينما الديمقراطية هي الجانب" الشكلي " التمثيلي لهذه المشاركة في مرحلتها النهائية.
- البيئة: التأكيد على قضية حمايتها وتجديدها كعنصر مرافق ومو جه لمسار التنمية.
- الإعلام: هذه إداة خطيرة يمكن إستخدامها بفاعلية للتوجيه الثقافي ورفع مستوى الإدراك الجماهيري في كل المرافق المجتمعية في المرحلة الراهنة، يأتى دور الإعلام دون شك متعاظماً.

مما ننتهي إلى عدة ملاحظات منها :-

- ١ - إن قضية " التنمية العربية المستقبلية " هي المحور الجامع .

- ٢ حتمية التوافق والتنسيق في تحر ك مكونات التنمية المركزية في شموليتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية.
- " بهدف ضمان التناسق العضوي وتجنب مخاطر التباين والإنحراف في المسار، وكذلك بحكم تشابك القضايا التنموية القائمة بغض النظر عن البعد الزمني . يصبح لزاماً " البدء من الآن " بإنضاج "فلسفة" تنموية ينبثق عنها " رؤية " تنموية عربية متكاملة وشاملة.
- ٤ أسباب عديدة تدعو إلى إتخاذ مثل هذه الخطوة أهمها:
- أ إن وجود " الرؤية " يعبر عن حاجة حقيقية للمسار الراهن للتنمية العربية.
- ب- إن إعتماد "نموذج " إنطلاقاً من " الرؤية " يصبح بدوره "معياراً مرجعياً " يصار إليه في توجيه المجهود التنموي للأقطار العربية كافة بغض النظر عن مرحلة التطور وأنماط التنمية السائدة فيها . بهذا المعنى، يصبح النموذج المفتاح لتحقيق هدف التكامل العربي بحكم إنطلاقه من قاعدة فلسفية وعلمية رصينة وموحدة.
- جـ يكون ضرورياً عند إعداد بحوث المؤتمر العلمي القادم للجمعية أن تشكل عملية إختيارها بمثابة " المختبر" الفكري والتحليلي للتوجه التنموي المقترح أعلاه. فهو النبع، وهي التدفق.



الدركات الاحتجاجية العربية: الاتحاد اليوم التالي



د.منذر الشري

إن استخدام مصطلح "حركات الاحتجاج" هو أكثر واقعية لما جرى، ولايزال يجري، في الأمصار العربية. غير أن البعض يذهب إلى أبعد من ذلك في وصف ما يجري، فهي بالنسبة للكثيرين "ثورة أو ثورات" وليس مجرد "حركات أو تحولات"، ولكنها بالفعل ثورات شعبية أدت، ولاتزال تؤدي، إلى "تحولات" في أساليب الحكم والنهج الاقتصادي والاجتماعي الذي بدأت تراجعه بلدان الثورات، كما بدأت تراجعه غيرها من البلدان، تحسباً واستباقاً واستفادة من الدروس والعبر.

لقد تنوعت وتعددت دوافع احتجاجات الشعوب العربية على انظمة الحكم لديها، وكانت الدوافع والاسباب متداخلة على نحو يغذي بعضها بعضا ويعززه، ويمكن اجمالها في: (١) دكتاتورية انظمة الحكم واستبدادها، واستمرارها في الحكم لعقود طويلة، وفقدانها للشرعية، وبشكل خاص بعد بروز ظاهرة توريث الحكم في الانظمة الجمهورية؛ (٢) تعزيز الانظمة الحاكمة لسلطاتها بقمع أي معارضة للنظام، ما كرَّس انتهاك الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين وكرامتهم، ولا عجب أن بعضاً من التظاهرات الاحتجاجية كانت ترفع شعار "الموت ولا المذلة" في إشارة صارخة لمدى إذلال الأنظمة الاستبدادية للمواطن وانتهاك كرامته. كما كانت "الحرية" و "الكرامة الإنسانية" حاضرة في الشعار الأبرز للثورة المصرية وهو "عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة انسانية" ؛ (٣) انتشار الفساد في الاجهزة الحكومية، ما أدى إلى ظهور طبقة برجوازية طفيلية منتفعة تسيطر على مقدرات البلاد وثرواتها وتنهبها، وفي الوقت نفسه تمنع وصول منافع التنمية وعوائدها إلى الطبقات المحتاجة. وتشير مؤشرات مدركات الفساد إلى استشرائه في العديد من الدول العربية إلى درجة مرعبة. ويعزز مؤشر الفساد مؤشر آخر هو "مؤشر الدول الفاشلة"

الذي يبين أن الصومال تقع على رأس قائمة الدول الفاشلة، يليها السودان في المرتبة الثالثة، واليمن في المرتبة السادسة، والعراق في المرتبة الحادية عشرة، ثم سوريا في المرتبة الحادية والعشرين، ومصر في المرتبة الرابعة والثلاثين، وليبيا في المرتبة الرابعة والخمسين، وتونس في المرتبة الثالثة والثمانين، والأردن في المرتبة السابعة والثمانين من مجموع دول القائمة البلغ عددها ١٨٣ دولة. وتحتل المراتب الخمسة الأولى كل من: فنلندا، والسويد، والنرويج، وسويسرا، والدانمارك على التوالي؛ (٤) الركود وتباطؤ النمو الاقتصادي بالنسبة للطبقات الفقيرة، بل وانتقال جلَّ الطبقة الوسطى إلى طبقة الفقراء، في ظل هيمنة الطبقة الطفيلية المنتفعة من النظام وحرصها على استمراره، حفاظاً على مكاسبها غير المشروعة؛ (٥) انتشار البطالة وتفاقمها، وبخاصة بين الخريجين من فئة الشباب، وتوسع رقعة الفقر المدقع، ما ترتب عليه تدن في مستويات المعيشة.

على الرغم من أن الدول العربية التي شهدت الاحتجاجات كانت تحقق معدلات نمو في الناتج المحلي، ولو متواضعة، في فترة ما قبل اندلاع الاحتجاجات وتغير انظمة الحكم في عدد منها، إلا أن الفترة ٢٠١٠-٢٠١ شهدت تدهوراً اضافياً في معدلات النمو في تلك البلدان. كما أن بعضها عانى، منذ اندلاع الثورات، من تدني وتراجع عانى، منذ اندلاع الثورات، من تدني وتراجع تصنيفها الائتماني من قبل الوكالات الدولية من أمثال "فيتش" وموديز" و "ساندرد أند بورز"، ما أدى إلى تفاقم اوضاعها التمويلية.

إن مراجعة المؤشرات الاقتصادية لدول الاحتجاجات تبين بوضوح تداخل العديد من الصعوبات الاقتصادية مثل تدني معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معلات البطالة كما اسلفنا،

وارتفاع معدلات التضخم، والأداء السلبي للحساب الجاري، وارتفاع المديونية الخارجية والداخلية، وارتفاع نسبة عجز الموازانة إلى الناتج المحلي الاجمالي، وتفاقم نسبة الفقر بين السكان وما يرافقه من سوء توزيع للدخل وتدهور احوال الطبقة الوسطى التي تعد عماد التنمية في أي بلد من البلدان. إن تضافر هذه المؤشرات الاقتصادية كان من أهم العوامل التي أدت إلى تعزيز السخط السياسي والاجتماعي تجاه انظمة الحكم والثورة عليها واستبدالها.

وبما أن الاوضاع المعيشية للسكان لم تتحسن في اعقاب الثورات، فإن احوال البلدان التي شهدت تغييراً سياسياً لاتزال مرشحة للتدهور ما لم يتم تدارك الأمور الاقتصادية والاجتماعية لكي تواكب التغيير السياسي وتعززه. لذا فإن المطلوب في المرحلة الحالية من رياح التغيير وضع خارطة طريق مقنعة للعامة تبين مسار التغيير الاقتصادي بالتوازي مع مسارت التحول السياسي والاجتماعي المرتقب والمأمول.

خارطة الطريق: إن برنامج العمل المستقبلي يجب أن يحدد المعالم الرئيسية، بوضوح وشفافية، أمام الرأي العام، الذي لم يعد، بعد الثورات، ممن تنطلي عيه سياسات التسويف والمماطلة والتخدير الزائف. وفي هذا المجال، أرى أن تتضمن خارطة الطريق إعادة تعريف للنهج الاقتصادي، بل اختيار الطريق الثالث الجديد الذي يحقق تطلعات الشعوب التي بذلت أغلى ما لديها للوصول إلى هذه المرحلة المهمة جداً من التغيير الايجابي. وفي ضوء عدم ملائمة النهج الاقتصادي الاشتراكي الشامل أو الليبرالي المنفت، نرى أن مستقبل الشعوب وتطلعاتها تقتضي اللجوء نرى أن مستقبل الشعوب وتطلعاتها تقتضي اللجوء إلى "اقتصاد السوق الاجتماعي"،

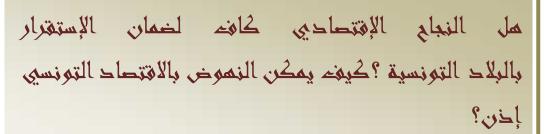
بصفته منظومة اقتصادية اجتماعية، تعتمد على تنظيم السوق وضبط آلياته وتصحيح التشوهات الاقتصادية فيه، ويقوم على التوازن بين الحرية والعدالة

من خلال سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية متكاملة تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية بالتلازم مع التنمية الاجتماعية ،وتخفيف الاعباء المعيشية على أفراد المجتمع آخذة بعين الاعتبار مبادئ العدالة الاجتماعية التالية:

(۱) رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد؛ (۲) التقليل من الفوارق الطبقية في المجتمع؛ (۳) معالجة المساوئ الناتجة عن تقلبات السوق وارتفاع الاسعار؛ (٤) ضمان العدالة والاستقامة في جميع مستويات النشاط الاقتصادي؛ (٥) تسهيل حصول الافراد على الاحتياجات الأساسية للحياة؛ (٦) تعظيم الخدمات الاجتماعية؛ (٧) إعادة تأهيل وتمكين الطبقة رقيقة الحال؛ و (٨) دعم وتقوية الطبقة الوسطى وتعزيز صمودها وتمكينها من رفع انتاجيتها.

ومن هنا، فإن اقتصاد السوق الاجتماعي، هو الاقتصاد الذي يجمع بين الحرية والعدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي في منظومة متوازنة، الأمر الذي يحقق الحرية والعدالة والكرامة. ولكن لابد من مراعاة مقومات وأركان هذا النهج التي تتلخص في: (١) الاعتراف بالحرية الفردية من دون تقديس لقوى السوق؛ (٢) وجود دور ايجابي للجهاز الحكومي لتنظيم الاقتصاد على مستوييه الكلي والجزئي؛ و (٣) تكريس الحوكمة الرشيدة في رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها والرقابة على كل ذلك وفق الدستور والقانون.







د.رضا هويعة

تعرض الورقة أهم النجاحات التي عرفتها تونس قبل الثورة في الميدان الإقتصادي والتأكيد على هذا النجاح يعتبر غير كاف لضمان الإستقرار و الأمن السياسي و الإجتماعي و تحقيق التنمية المستدامة. و بالتالي تبقى المشاكل الإجتماعية و الجهوية من أهم الأسباب التي إندلعت من أجلها ثورات الربيع العربي . فالتحديات عديدة تتطلب وضع استراتيجيات مبتكرة بغية تخطي التحديات الرئيسية التي يمكن حصرها كالآتي:

أولا - ضمان الأولويات في استعادة الوضع الأمني، وخلق المزيد من فرص العمل، ودعم النشاط الاقتصادي، وتيسير الحصول على التمويل، وتعزيز التنمية الإقليمية من خلال تقديم المساعدات الاجتماعية المستهدفة.

ثانياً - لابد من تطوير خطة مستدامة لخلق فرص العمل التي تعتمد على قطاع خاص تنافسي و قطاع عام حيوي و قطاع مشترك بين الإثنين. ولابد من إلغاء نظام الإمتيازات الذي يرتكز عادة على انتماءات سياسية و علاقات حزبية. ومحاربة الفساد التي من شأنها ان تعبد الثقة في صفوف المستثمرين و تساعد على ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بالبلاد.

ثالثا - لا بد من تنظيم القطاع غير الرسمي وضرب الوظائف الهامشية و ذلك بتوجيه الكفاءات نحو قطاعات مختارة التي تتميز بالقيمة المضافة العالية و المعرفة المكثفة و العمل على تحفيز الإبتكار و التجديد و البحث عن أسواق جديدة سواء بالبلدان الاسيوية أو بأمريكا اللاتينية . (٨٠ بالمائة من المعاملات التجارية الخارجية حاليا بتونس تقع مع الإتحاد الأوروبي).

رابعا - تزخر الجهات الداخلية بتونس بالموارد البشرية الطبيعية و خاصة بالمناطق التي يمكن أن تصبح مستقطبة للسياحة . فإلى جانب الإستثمار في قطاع الزراعة يمكن تحفيز الإستثمار في الخدمات السياحية وهو ما يزيد إمكانية خلق فرص العمل و تذليل الفوارق الجهوية. فالاستثمارات العامة التي تديرها الحكومة متركزة بالمناطق الساحلية للبلاد تديرها الحكومة متركزة بالمناطق الساحلية البلاد لذلك يجب الإعتناء أكثر بهذه المناطق و ذلك من خلال توفير مشروعات البنية الأساسية اللازمة لذلك. كما يمكن تشجيع انتقال العمالة عن طريق الاستثمار في البنية التحتية لشبكات النقل والمواصلات، وتسهيل الحصول على السكن، والمواصلات، وتسهيل الحصول على السكن، وتطوير التكامل الإقليمي، والذي يؤدي إلى تقارب أكثر استدامة لمستويات المعيشة بين الأقاليم التونسية على المدى الطويل.

كما أن توجيه الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه المناطق يساعد على تنمية الجهات و لكن ذلك بشرط خلق و توفير بنية أساسية ملائمة و محفزة على التوجه و الإستثمار بهذه المناطق.

فالاعتماد على قطاع خاص قوي وتنافسي قادر على خلق الوظائف التي تستوعب وتناسب المؤهلات والخبرات الموجودة بسوق العمل يتطلب تشجيع الدولة للاستثمار الخاص، وإطلاق عدد من الإصلاحات الأساسية التي تدعم وتزيد من قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة على المنافسة، وكذلك إلغاء نظام الامتيازات، ومراجعة قانون الاستثمار لتبسيط وترشيد الحوافز الاقتصادية مع ضرورة محاربة الفساد والمحسوبية.

خامسا - ضرورة دعم ومساندة الدولة للأنشطة والقطاعات التي تحقق قيمة مضافة، وعائدا ذا جدوى اقتصادية للاقتصاد التونسي، وذلك من خلال توجيه وتخصيص المزيد من الموارد لتلك القطاعات والأنشطة، خاصة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات الحديثة ، حيث تتميز هذه المجالات بالاستخدام الكثيف لرأس المال البشري، وذلك بشرط توجيه سياسات التعليم والتدريب لتلبية الطلب في هذه القطاعات. كما لا بد من التحول التدريجي في قطاع الاتصالات من "مراكز الاتصال" إلى "تطوير البرمجيات وخدمة المعلومات والاتصالات و الاتصالات و الإستثمار في إقتصاد المعلومات .

سادسا - على صناع القرار ضرورة بناء ثقة المواطنين في العملية الديمقراطية، ووضع الأسس اللازمة لسيادة القانون والحكم الرشيد. فأهمية تقديم حزمة متناسقة من السياسات التي تعتمد على مصداقية الخطاب، والأهداف الملموسة في ظل جدول زمني لتحقيقها (هنا دور الإقتصاد المخطط) يمكن أن تضمن الإستقرار السياسي و الإزدهار الإقتصادي.

سابعا - السعي إلى تحقيق العدالة الإجتماعية و التقاسم العادل للعبء الضريبي. فلا بد من ترشيد الإعفاءات الضريبية و غيرها من التحويلات العامة غير المبررة و تحسين شفافية النظام الضريبي.



المؤتمر العالمي الثالث عشر

تستعد الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية لعقد المؤتمر العلمى الثالث عشر فى نوفمبر القادم بإذنه تعالى وسوف يغطى محاور المؤتمر الموضوعات التالية:-

- 1. المحور الأول: "المتغيرات الإقليمية والنولية وانعكاساتها على الوطن العربي".
- المدور الثاني : مراجعة الأوضاع العربية الراهنة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .
- إطلالة عامة على الأوضاع الراهنة سياسياً وإقتصادياً واجتماعياً.
 - التهديد المائي: الحالة العربية.
- أمن الطاقة تحديات النضوب والفرص الجديدة
- ٣. المعور الثالث : السيناريوهات البديلة في التنمية والتكامل .
- نحو نموذج تنموي بديل في ضوء المتغيّرات العربية الراهنة"
 - التكنولوجيا كمنطلق للتنمية والتكامل العربي
 - ٤ المعور الرابع: الأمية والتعليم.
 - التعليم كمدخل للتنمية .
 - · المعور الخامس: الفقر والبطالة.
- الفقر وبرامج الحماية الإجتماعية : حالة مصر.

وللراغبين فى الاشتراك بالمؤتمر يمكنكهم ارسال النموذج المرفق على المموقع الالكترونى للجمعية بعد استكمال بياناته وإرساله لإدارة الجمعية

محددات النموض باقتصاد الغد العربى منطلقات وجدانية



د بنواد حمدی بسیسر

استهدفت المداخلة الاسهام في بلورة المستقبل الاقتصادي العربي من خلال التعرف عل محددات النهوض بحصاد ينطلق من واقع اقتصادي وسياسي عربى متواضع الحصاد، وينزف من آثار أنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية اتسمت بتخبط المسار وفشل المنهاج، وانتشار الفساد في شرايين النظام الاقتصادي العربي، وضلال منهاجية التكامل الاقتصادى العربي، والانكشاف لعلاقات دولية تميزت بالتبعية المفرطة للقوى الكبرى المسيطرة والشركات العابرة للقارات، وأنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية غير محصنة بالمناعة اللازمة لمواجهة الأزمات المالية الدولية وادارتها بشكل رشيد، مع استمرارية تداعيات كارثة الوجود العدواني الاسرائيلي على أرض فلسطين تلقى بانعكاساتها المعيقة للتنمية العربية من خلال تأثيرها على استنزاف فرص تحقيق التنمية المستدامة، والعمل على تمزيق وحدة الصف العربي وتجزئته الى كيانات تهيمن على مساراتها مصالح متضاربة. مما خلف سيادة حالة عامة من التمرد - لازالت مستمرة - على هيكلية وأداء النظام العربي السائد على المستويات الوطنية وعلى المستوى الجماعي العربي.

استازم كل ذلك تنادي الاقتصاديين العرب لتحديد معالم النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المنشود لتحقيق التنمية الانسانية المستدامة، ويناء القاعدة المؤسسية للإنطلاق الآمن للنهوض على المستويين الوطنى والاقليمي.

خلصت المداخلة الى تحديد معالم ومنهاجية النظام المقترج والسياسات المتبعة لتحقيق النهضة في الإطارين المفاهيمي والتطبيقي الملتزم بالتنمية الانسانية المستدامة مفهوما ومتابعة تطبيقية ذات حوكمة رشيدة، والسعي المثابر لبناء قاعدة الانطلاق التنموي المستمر والمتنامي ضمن إطار سياسي واقتصادي واجتماعي

ومؤسسى يتمتع بالكفاءة والفاعلية لتحقيق أهداف التنمية المرتبطة باستمرارية نهوض المجتمع واستدامة النهوض بمستوى معيشته ورفاهيته، وتبنى مفهوم التنمية المستقلة والاعتماد العربي الجماعي على الذات، كطريق لتخليص الاقتصاد الوطنى من التبعية والانكشاف الاقتصادي والشراكة الفاعلة مع قطاع الأعمال الخاص والمستندة إلى إطار تشريعي ومؤسسي رشيد . كما أشير الي ألأهمية الحيوية للاسترشاد في بلورة معالم النظام المنشود بالتجارب التنموية المعاصرة في اطارها المفاهيمي وأدائها التطبيقي ، وخاصة مايتعلق بنظام السوق الحر الاجتماعي والنظام الاقتصادي والمالي والمصرفي الاسلامي الذي انطلق في انتشاره ضوب الاطر المؤسسية العالمية وبنمو مرتفع المعدلات ، خاصة لما يوفره من أسس فعالة في مواجهة الأزمات وادارتها.

كما رؤى ضروة إحياء مبدأ التخطيط الاستراتيجى للاقتصادات الوطنية والاقتصاد الإقليمى وتوفير مقومات الجدوى التطبيقية له من خلال آليات رصد المتابعة وتقييم الأداء وتعديل المسار حسب التطورات غير المتوقعة وربط الخطة المالية وموازناتها بالخطة الاستراتيجية ومتابعة تشييد وتطوير البنيان المتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والمالية والمصرفية.

وحول دور الاقتصاديين العرب ومسؤولية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية اقترحت المداخلة تنادي الاقتصاديين العرب لتقييم المسار والسعي الجاد للبورة معالم النظام الاقتصادي الاجتماعي السياسي المحقق للتنمية الانسانية المستدامة. وكذلك اجراء مراجعة تقييمية شاملة لأداء الجمعية ودورها في تطوير علم الاقتصاد والتنمية العربية وتفعيل دور الاقتصادييين . واقترحت المداخلة تشكيل فريق اقتصادي رفيع المستوى يتولى هذه المهمة بشفافية

ضد النيم _ ليبرالية: خلفية نظرية لـ«افتصاد اليمم التالي» دالبر بطرس دانمر



يُظهر عرض الأدبيات الذي تنطوي عليه الورقة، أن الدولة والدور الذي يجب أن تلعبه، يشكلان جوهر النقاش الإقتصادي، والنقاش حول التنمية و" إقتصاد اليوم التالى".

يُظهر الجزء الأول من الورقة، أن النيو ليبرالية هدفت في البلدان الغربية إلى نقل ملكية القطاعات الإنتاجية المملوكة من الدولة إلى القطاع الخاص، وأنها أرست عملية استقطاب للدخل لمصلحة أصحاب الريوع المالية، الأمر الذي انعكس خفضاً لوتيرة النمو، ومعدلات بطالة مرتفعة ودائمة. ويُظهر دور المفكرين النفعيين-الجدد في " أبلسة " الدولة، ونزع الإعتبار عن الأدوار التي يُفترض أن تلعبها. وقد دفعت البلدان النامية على وجه الخصوص، ثمن هذه الأبلسة، من خلال سياسات التنمية النيو ليبرالية التي فررضت عليها، واختصرها "توافق واشنطن". وقد ذهبت البلدان النامية بعيداً في تحجيم دور الدولة، وجعلها تنأى عن قيادة وتوجيه مشروع التنمية.

يعرض الجزء الثاني من الورقة البديل المطلوب لتحقيق التنمية. يتطلب تحقيق هذا الهدف أولاً، أن تستعيد البلدان النامية سيادتها و"مساحة الإستقلالية" التى تحتاجها فى ميدان بلورة وتنفيذ السياسة الإقتصادية، وأن تواجه ضغوط البلدان الغربية والمؤسسات الدولية التي تريد حرمانها من الأدوات التي تحمى بها مشروعها التنموي ومستقبلها. ويتطلب ثانياً، أن تضع نصب أعينها تحقيق التنمية بوصفها "تصنبعاً متأخر أ".

وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق من دون سياسة تمويل وسياسة تجارية وسياسة تكنولوجية، لا يمكن تصورها من دون حضور قوى للدولة في قلب هذه السياسات . ويتطلب ثالثاً ، أن تستعيد الزراعة مكانة عند المسؤولين، إفتقدتها في تجربة "إستبدال الواردات".

كما في التجربة النيو ليبرالية. بل إن خصوصية الزراعة كقطاع إنتاجي، تجعل لزاماً على الدولة عدم تركه تحت رحمة قوى السوق وحرية التبادل. وهي خصوصية تفرض على الدولة مسؤولية إضافية، حيث هناك قطاع ريفي واسع، لما للنمو الديمغرافي من أهمية بالغة في بناء الدولة الوطنية وصون وجودها

وتتطلب رابعاً وأخيراً، أن يتبوأ التخطيط الإقتصادي وأجهزته موقع القيادة، ويستعيد مكانة عملت الحقبة النيو ليبرالية على تسخيفها وضربها.

وتقتضى قيادة الدولة لمشروع التنمية، إصلاحاً إدارياً، أساسه تنسيب عاملين في الإدارة العامة على قاعدة الإستحقاق، وأن تتمتّع الإدارة العامة باستقلالية كاملة في صوغ وتنفيذ سياساتها. وقد اختصر هنري بريتون كل هذا بمفهوم "تعلم الدولة"، الذي ينبغي أن ينطوي عليه مشروع التنمية، وجعَله بديلاً عن مفهوم "دولة الحد الأدنى" الذي حملت النيو ليبرالية لواءه.

رؤى في اقتصاد اليوم التالي حالة الجممورية العربية السورية





١ ـ تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وعدم عدالة توزيع عوائد التنمية الاقتصادية.

٢ ـ ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الشباب، وفشل برامج التشغيل الوطنية.

٣ ـ تزايد معدلات الفقر، بحديه الأعلى والأدنى والمدقع.

٤ - التراجع الكمي والنوعي للخدمات العامة، وخاصة التعليم والصحة والمواصلات.

٥ ـ ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار في ظل فشل أو ضعف آثار سياسات الدعم الحكومي. ٦ ـ سوء الأداء الاقتصادي والمؤسساتي وبيئة الأعمال

وقد اوضحت المؤشرات ، وخاصة مؤشر البطالة (وبالتالي الفقر وانخفاض مستوى المعيشة) ، الذي يجب أن يُنظر إليه أنه من أهم المؤشرات التي تقيس وتعكس الأداء الاقتصادي، ومستوى نجاح أو فشل الخطط والاستراتيجيات التنموية، الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها السياسات المالية والاستثمارية والتشغيلية . مثال ذلك ما يتعلق بالأزمة في سورية وواقع الاقتصاد السوري قبل، وفي ظل الأزمة و أن الاحتجاجات العربية مسبباتها التدخلات الخارجية، كالتدخل العسكري الخارجي المباشر (في ليبيا) ، والتدخل العسكري والسياسي والدبلوماسي والاقتصادي المباشر وغير المباشر، (كما الأمر في سورية) ، للعوامل الاقتصادية والاجتماعية دورها في إشعال الاحتجاجات، وغياب البرامج الاقتصادية لما بعد الأزمة (اليوم التالي)، وعدم وضوح الرؤى لمرحلة إعادة الإعمار، وهذا ما يستوجب النظر فيه اليوم والإعداد له مسبقاً، كما الحال بالنسبة للقطر العربي السوري.

أوضحت الورقة أنه على الرغم من أن البعض يسمى ما يحدث في الشارع العربي ربيعاً، والبعض الآخر يصفه بالاحتجاجات أو الاضطرابات، ويسميه البعض الثالث بالثورات، وعلى الرغم من تنوع الأسباب السياسية واختلاف حجم ومستوى وقوة المصالح والأيدى والخارجية في هذه الاحتجاجات، إلا أن هناك الكثير من الدوافع ذات الصبغة الاقتصادية – الاجتماعية، تشترك ببعضها أو بجميعها الساحات الاحتجاجية القطرية العربية، أهمها ارتفاع معدل البطالة وأعداد الفقراء وعدم عدالة توزيع الدخل القومى وانتشار الفساد وسوء الإدارة، وبالمحصلة تهميش شرائح عريضة من المواطنين، بما فيها الوسطى والمثقفة، ليسود مناخ عام بالإحساس بالإحباط والإقصاء الاجتماعي، في إطار، وفي ظل بيئة سياسية ضاغطة. وفي العديد من الحالات رافق هذا الوضع ظهور رأس المال السياسي الذي أدى إلى خلق منظومة من التشريعات والبنى الفكرية الفوقية التي تحابي مصالح رأس المال، وتساعد في تركزه على حساب القطاعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، ومصالح الشرائح الأعرض من المواطنين.

وتحت عنوان التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحركات الاحتجاجية في الدول العربية هناك سؤال مُلح يطرح نفسه :- هل الحركات الاحتجاجية هي التي أدت إلى التداعيات الاقتصادية والاجتماعية ، أم أن هذه التداعيات هي التي تسببت بالحركات الاحتجاجية ؟ والجواب أن كلا الاتجاهين صحيح، حيث وقعت الاقتصادات العربية بين سندان الاخفاقات التنموية ومطرقة الحركات الاحتجاجية، وأدى ذلك إلى وقوع الحكومات العربية بين سندان الحركات الاحتجاجية ومطرقة الاخفاقات التنموية، حيث عانت الكثير من البلدان العربية خلال العقود القليلة الماضية من:

أ - بالنسبة لواقع تطور الاقتصاد السوري قبل الأزمة: لقد حقق الاقتصاد السوري خلال فترة الخطتين التاسعة والعاشرة معدلات نمو مادية جيدة، إلا أن الوجه الآخر لهذا النمو تضمّن اختلالات هيكلية وتضخيما في القطاعات الريعية والمالية والمضاربات العقارية، على حساب قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، كما شهدت هذه الفترة اتساعاً تضخماً في أنشطة وحجم القطاع غير المنظم، وانخفاضاً في إنتاجية قطاعات الإنتاج السلعي، عدا عن الارتفاع في تكاليف المعيشة وفي معدلات البطالة والفقر، وازدياد في التهرب الضريبي والجمركي، وزيادة حصيلة الضرائب غير المباشرة على حساب المباشرة، عدا عن تراجع في كفاءة القطاع العام ومعاناة بيئة الأعمال من ممارسات الاحتكار والفساد، ومحاولات الإصلاح الإداري والاقتصادي والمؤسسى، وخاصة تلك المتعلقة بالقطاع العام الاقتصادي، بينما تسارع خلال تلك الفترة تطبيق سياسات تجارية مغالية في الانفتاح كان لها دوراً سلبياً على قطاعات الإنتاج السلعي. في ظل هذا الوضع غير المؤاتي ، دخل القطر العربي السوري في نفق الأزمة الراهنة التي لم تقتصر آثارها السلبية على الأداء الاقتصادي والخسائر المادية فقط بل تعدتها إلى تداعيات اجتماعية خطيرة ، ليس من السهل على الأجيال الحالية والقادمة تجاوزها إلا بمعاناة قاسية لم يشهدها الاقتصاد ولم يعشها المجتمع السوري من قبل.

ب - بالنسبة لواقع الاقتصاد السوري خلال فترة الأزمة: لقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي عام (٢٠١١) بنسبة (٣,٧%)، واستمر بتقلصه عام (٢٠١٢) بنسبة (١٨,٨%)، وكانت الخسارة الأكبر في قطاع السياحة، التي قاربت حد الانهيار، إلى جانب أنشطة وإنتاج الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية، عدا عن تراجع أنشطة ومؤشرات قطاع النقل وقطاع الخدمات، حيث هناك:

- ١- تقلص الطلب العام والخاص.
- ٢- تراجع الاستثمار العام والخاص.

- ٣- تفاقم العجز في مالية الخزينة العامة للدولة: نتيجة تقلص الإيرادات من جهة وزيادة الأعباء والإعانات الحكومية وازدياد خسائر المؤسسات العامة.
- 3- انكماش العمل المصرفي العام والخاص إلى حد التوقف الكامل للمصارف الخاصة عن الإقراض، عدا عن قلة الإيداعات وضعف السيولة وضعف التحصيل.
- صعوبة الاستمرار بممارسة الأنشطة الإنتاجية وصعوبة النقل والتنقل في المناطق الساخنة، وأحياناً بين المناطق والمدن والبلدات الآمنة نتيجة مخاطر الطرق بينها.
- ٦- تعثر السياسة النقدية، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وبالتالي ارتفاع الأسعار وانفلات التضخم وتراجع الواقع المعيشي.
- ٧- عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات،
 وانخفاض الاحتياطيات من القطع الأجنبي .

لذا، فإن محصلة إجمالي الخسائر الاقتصادية في ظل الأزمة حتى نهاية (٢٠١٢)، كما قدرها المركز السوري لبحوث السياسات بحوالي (٤٨،٤ مليار\$)، شكل نصفها خسارةً في الناتج المحلى الإجمالي، و(٤٣ %) منها خسارة في مخزون رأس المال المتضرر، و(٧%) مقابل ارتفاع الإنفاق العسكري لمواجهة الأزمة، وبعد مرور (١٠٠٠ يوم) على بدء الأزمة نتج وجود ٣ مليون عاطل عن العمل من أصل ٥ مليون، وتراجع الناتج المحلى الإجمالي بنسبة (٤٥%) بالمقارنة مع الناتج قبل الأزمة، تضرر كلي أو جزئي لمليوني مسكن، وخسائر وأضرار مادية ثقدر بمئات المليارات في البنى التحتية والمدارس والمشافي والمؤسسات والأليات العامة والخاصة و نزوح مئات الألاف من المواطنين، ولجوء مئات الآلاف إلى المخيمات في الداخل والخارج.

لذا فإن النجاح في تطبيق الرؤى المطلوبة ، غير ممكن إلا في ظل إرادة سياسية قوية، ومن خلال إدارة اقتصادية جريئة، تعمل بعقلية استثنائية و خلاقة ومبدعة.

ورش عمل

تحت عنوان

"الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية "

دحالع نحزج



عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ورشة عمل تحت عنوان " الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية " والذي تحدث فيها الأستاذ الدكتور / صالح عزب – أستاذ اقتصاديات البيئة بجامعة ٦ أكتوبر – وبحضور كوكبة من الاقتصاديين وباحثين وأساتذة في جامعات مصرية ومعاهد مختلفة ومنهم الأستاذ الدكتور / محمد عبد الشفيع – أستاذ بمعهد التخطيط القومي، والأستاذة الدكتورة / نسرين لحام – خبير بمركز المعلومات، الأستاذة الدكتورة / عزة حجازي بمركز المعلومات، الأستاذة الدكتورة / عزة حجازي الدكتور / محمد محمود سامي – رئيس قسم الاقتصاد بمركز بحوث الصحراء، وآخرون.

أدار الورشة السيد الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم منصور – الأمين العام للجمعية ورحب بالسادة الحضور ثم قام بالتنوية عن موضوع الورشة وأشار إلى أنه يحظى باهتمام عربى ودولى باعتباره ظاهرة عالمية وأنه عند رصد المناطق التى تعرضت للأضرار المناخية وجدت أن المنطقة العربية على رأس هذه المناطق مما يؤدى ذلك لحدوث مشكلات اقتصادية وأشار أيضا إلى أنه من المتوقع أن تختفى مناطق بأكملها، كما أشار إلى أن أكثر القطاعات تضررا هو القطاع الزراعى .

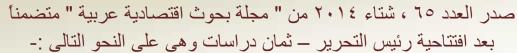
ثم تحدث الأستاذ الدكتور / صالح عزب فبدأ بالتعريف بالموضوع وبين الفرق بين مفهوم التغيرات في الطقس والتغير المناخي هذا الأخير الذي يقصد به التغير في متوسط درجات الحرارة.

وقدم الدكتور صالح ورقة تشمل مجموعة من الأفكار تضمنت التعريفات المفاهيمية للطقس والمناخ وتكوين نظام المناخ من الغلاف الجوى والمائي والجليدي وعناصر أخرى، ثم تطرق لتعريف التغير المناخى وتعريفه لدى وزارة الدولة للشئون البيئية وأيضا مفهوم الاحترار العالمي وغازات الاحتباس الحرارى ومكوناته ثم تعرض للعوامل المؤثرة على التغيرات المناخية وأسبابه والتي تنوعت بين الأسباب الداخلية والخارجية للتغير المناخى كما تطرق إلى النتائج المترتبة على هذه الظاهرة وآثارها على مصر ثم تطرق إخيراً لعرض الأبعاد السياسية لقضية التغير المناخي من جهود مبذولة لمواجهة هذه الظاهرة وذلك بإنعقاد كثير من المؤتمرات والاتفاقات الدولية وأيضا مطالبة الدول النامية بتوزيع حصص الإنبعاث طبقا لعدد السكان وأيضا ضروة ترشيد استهلاكها من الوقود رغم تأثير ذلك على طموحات النمو ومكافحة الفقر بها . وأشار أيضا إلى أن تداعيات التغير المناخى على الدول النامية ستكون أكثر حدة بسبب ارتفاع درجات الحرارة مما يؤدي لإنخفاض الإنتاجية وزيادة الأمراض

توبدورقة العمل كاملة على موقع البمعية على شبكة الإنترنجي على معرقع البمعية على شبكة الإنترنجي www.asfer.org

صدر العدد روز من مجلة بحوث اقتصادية عربية

م بدر العدد ٦٥ مُشَادَ ١٤ م م



إسم الباحث	إسم البحث	Þ
غلى بودلال	القطائح تمير الرسمى في سوق العمل الجزائري : دراسة تحليلية	1
	تقيميمة للفترة (۲۰۰۰ – ۲۰۱۰).	,
محمود محمد دانحر	السياسة النقدية في العراق : من التبعية إلى الاستقلال غير	٢
	الفعال .	ľ
محمد شایرج & دارك شایرج	الأمن الغذائبي وإشكالية ارتفائح قائمة أسعار الغذاء عالمياً.	٣
زينج توفيق السيد	تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر	٤
سمية أحمد عبد المولى	رأس المال الاجتماعي وإعادة توزيع الدخل في مصر .	٥
غبد الواحد العفوري	أوضائح إدارة الحكم وأثرها فهي التنمية في اليمن	٦
هبه نصار & مابد عثمان &	حور السياسات في الإسرائي بالتحول الديمغرافي :حراسة حالة	٧
سارة الخشن	شرق آسيا والدورس المستغادة لمصر	V
أحمد دبيش & نسمة أوكيل	الصناعة البزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط.	٨

كما يمكنك الاطلاع على فهرس الأعداد السابقة من مجلة " بحوث اقتصادية عربية " بداية من العدد الأول وحتى العدد الأخير من المجلة على الموقع الإلكتروني للجمعية www.asfer.org والحصول على النسخة الورقية من المجلة من خلال مقر الجمعية:

۱۷ ب عمارات العبور – صلاح سالم – مدینة نصر ، ص.ب ۸۸ بانوراما أکتوبر – الرمز البریدی ۱۷ ب عمارات العبور – م ع .

تأیفون: ۲۲۲۲۱۷۳۷ (۲۰۲) تأیفاکس: ۲۲۲۳۱۷۱۵ (۲۰۲)

Email: asfer.egypt89@gmail.com

Website: www.asfer.org

أخبار متنوعة

- 🗢 عقدت الجمعية في الفترة الاخيرة أربع ورش عمل دارت حول الموضوعات التالية :-
- ۱ ورشة عمل تحت عنوان " المجتمع والاقتصاد العربي نحو هندسة التحولات الكبرى " (يناير الجمعية ، المتحدثون د. فوزى عبد الرحمن ، د. محمود عبد الحي)
- ٢ ورشة عمل تحت عنوان "إدارة الاحتياطيات الدولية وإنعكاساتها على سياسة سعر الصرف و التصنيف الإئتماني السيادي لمصر " (بمقر الجمعية المتحدث / د. نبيل حشاد).
- ٣-ورشة عمل تحت عنوان " الاحتياطات الأجنبية وسعر الصرف وأثرهما على السياستين المالية والنقدية" بالمشاركة مع جامعة دمشق (أبريل / د. منير الحمش)
- ٢- المستقبل الاقتصاد المصرى مع التركيز على الجوانب المالية والمصرفية
 الجمعية ، المتحدث / د. نبيل حشاد).
- الحصاد الاقتصادى للربيع العربى " (أبريل بمقر الجمعية ،
 حلقة نقاشية).
- ٦- " الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية " (يونيو بمقر الجمعية ، المتحدث / د. صالح عزب).
- عد مجلس الإدارة اجتماعه رقم ٥٧ بمقر الجمعية بالقاهرة فيه تم إتخاذ القرار تحديد موعد مبدئي للمؤتمر العلمي الثالث عشر للجمعية خلال نوفمبر على أن يحدد النهائي
- جميع الأوراق البحثية التي تم تقديمها خلال المؤتمر العلمي الثاني عشر للجمعية متاحة حاليا على موقع الجمعية على www.asfer.org
 والباحثين من مختلف الدول العربية بأن يز
 والباحثين من مختلف الدول العربية بأن يز
 تقديم أ
 نها الإرتقاء بفاعلية تنفيذ أهداف الجمعية .
- جميع العلمية والتي نظمتها الجمعية بتاريخ / "اقتصاد اليوم التالي" تجدونها متاحة على الموقع الإلكتروني للجمعية www.asfer.org"
- مقر الجمعية بالقاهرة جملة من الكتب و دوريات العلمية الحديثة ومكتبة الجمعية ترحب بجميع الباحثين من أعضاء الجمعية وخارجها وذلك خلال وقات العمل الرسمية يوميا ظهرا ما عدا يومي الخميس والجمعة.
- يهنىء مجلس إدارة الجمعية واللجنة فيذية وأسرة تحرير الرباط أعضاء الجمعية عيد
 أعاده الله علينا و جميع الشعوب العربية والإنسانية جمعاء باليمن
 ن يكون عام بداية النهضة الشاملة والأمن الشامل لكل الشعوب العربية .